مبارك الحجرف

د.محمد الحويلة

الشيخ خالد الجراح

خالد الشطي

الموافقة على تقرير لجنة الميزانيات بشأن اعتماد تقديرات توجيه النفقات الرأسمالية بـ 2,8 مليار دينار

المجلس يوافق على تعديل قانون الشركات وإحالته إلى الحكومة

النواب أثناء دخولهم القاعة

عمر الطبطبائي

ياسر أبل ود.جمال الحربي ود.محمد الفارس وعصام المرزوق ومرزوق الخليفة

العدل قدمت نفس الاقتراح بأكثر من غرفة المشورة.

وهذا شيء طيب يسهل على الناس، وشيء طيب من وزارة العدل ان تتلمس حاجة الناس وأتمنى ان يطبق القانون على الجميع.

● الحميدي السبيعي: نشكر اقرار هذا الاقتراح الذي يفك قيد حريات الناس، ويساعد في تسهيل الإجراءات القانونية ونطلب نشره في الجريدة الرسمية.

● وزير العدل فالح العزب: نشكر اللجنة التشريعية والجهاز المعاون من مستشارين وموظفين ونمد يد التعاون وهذه دولة القانون والدستور وما قدمناه ماهو إلا إجراءات تسهيل التقاضي.

الميزانيات

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الميزانيات بشأن:

1ـ اعتماد تقديرات توصية (3) النفقات الرأسمالية ـ الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017.

2ـ تقارير ديوان المحاسبة ذات الصلة وعددها 4 تقارير.

● عدنان عبدالصمد (رئيس اللجنة): نتيجة للتأخر في تنفيذ المشاريع الإنشائية وما يصاحبه من تداعيات كارتفاع تكاليفها، كنا سابقا نبدأ بمناقشة المؤسسات المستقلة والملحقة ثم نناقش الميزانية العامة للدولة ومن نتائج ذلك كان هناك تأخير في الميزانية فهي تبدأ 4/1 من كل سنة والميزانية كانت تؤخر اعتمادات الإنشاءات وبعض الجهات تتذرع بتأخر مجلس الأمة في اقرار الميزانية وهذه السنة بادرنا ببادرة طيبة.

والسنة الحالية نبدأ بهذا التقرير، وهذا الإجراء الدستور بالمادة 145 ينص على مناقشة الميزانية بابا بابا، وبدأنا باقرار المصروفات الرأسمالية الصيانة والمعدات ليعمل به اولا وفقا للمادة 145 من الدستور.

قدرت النفقات الرأسمالية 2018/2017 نحو مليارين و800 مليون دينار تشكل 14٪ من جملة تقديرات مصروفات الميزانية العامة للدولة و524 مشروعا إنشائيا في الميزانية.

وبعد مناقشة مستفيضة مع ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين تبين ابرز مواطن الخلل.

ـ التدني في تنفيذ المشاريع، بلغ ما تم صرفه على المشاريع 45٪ فقط، يعني اقل من النصف ولوحظ انعدام الصرف على 178 مشروعا رغم ادراج المبالغ اللازمة لتنفيذها

رغم استثناء عدة جهات حكومية من الدورة المستندية، فإن هذا الأمر لم ينعكس عليها إيجابا وإحدى الجهات وزارة الكهرباء والماء مستثناة من عرض ميزانياتها مما يؤكد عدم جدوى هذا الاستثناء، علما أنها أعلى جهة حكومية تتأخر في تنفيذ مشروعاتها بواقع 136 مشروعا.

وبرزت وجود ظاهرة وهي كثرة لجوء الجهات بتعيين مدير المشروع ويفترض أن تقوم بذلك الادارة الهندسية في الجهة الحكومية، الأمر الذي يحمل المال العام أعباء إضافية والإدارة العامة للطيران المدني صرفت ما يزيد على 14 مليونا كاستشارات لمشاريع لم تنفذ الى الآن واستندت بعض المشاريع لجهات أخرى رغم أنها غير مختصة بذلك مثل الديوان الأميري.

وزير التجارة: تفعيل مشروع «النافذة الواحدة» وإنجاز 614 طلب إنشاء شركات جديدة في مدة 10 أيام

الدمخي: وزير التجارة بشّرنا بأن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيكون حسب الشريعة الإسلامية

عبدالصمد: 2,8 مليار دينار نفقات رأسمالية في ميزانية 2018/2017 تشكّل 14٪ من تقديرات المصروفات

إحالة مناقصة الأنابيب النفطية إلى لجنة حماية الأموال العامة على أن ترفع تقريرها خلال شهر

تعديل قانون حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته ليصبح موعد الطعن بالتمييز خلال 60 يوماً من تاريخ النطق بالحكم

رئيس مجلس النواب القبرصي يغادر البلاد بعد زيارة رسمية

د. عودة الرويعي أثناء توديعه رئيس مجلس النواب في جمهورية قبرص ديميترس سيلوريس والوفد المرافق له

غادر رئيس مجلس النواب في جمهورية قبرص ديميترس سيلوريس والوفد المرافق له البلاد امس بعد زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام.

وكان في وداع سيلوريس على أرض المطار رئيس بعثة الشرف المرافقة أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي وسفير الكويت لدى جمهورية قبرص وليد الكندري وسفير جمهورية قبرص لدى الكويت حادجيسافاس شارالامبوس. وكان الضيف القبرصي قد أجرى خلال زيارته مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إضافة الى عدة لقاءات مع كبار المسؤولين في الدولة.

الأمر الذي يتطلب معالجة القصور في وزارة الأشغال، معالجة قضية تداخل الاختصاصات وضرورة اعادة هيكلة الجهاز الاداري للدولة، وركزنا على ذلك في اجتماع اللجنة مع سمو رئيس مجلس الوزراء.

هيئة النقل والطرق أنشئت ويجب أن تقوم بكل المشاريع ولن تنقل لها الاختصاصات والوزارات المعنية خلافا لقانون هيئة النقل هي من تقوم بالمشروعات.

نتيجة لهذا الوضع حاولنا تغطية هذا الموضوع قانونا ولكن لا يتم تنفيذ المشروعات إلا بالاتفاق مع هيئة النقل والطرق كتغطية قانونية، يبدو أن هناك فكرة لإلغاء هذه الهيئة وهناك اقتراح نيابي بإلغاء الهيئة وهناك قبول حكومي.

وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام الجهات الحكومية بتنفيذ خططها فيما يتعلق بمبالغ الصيانة وإنجاز المشاريع.

● محمد الهدية: اللجنة تتحفظ على قيام الديوان الأميري بتنفيذ مبالغ الصيانة بكفاءة، ومنها تطاير الحصى وانغمار الطرقات بمياه الامطار، حيث ان أموال الصيانة لا تستخدم بالطريقة المثلى.

لابد أن تكون احتياجات الجهات الحكومية أكثر دقة، لاسيما أن ديوان المحاسبة رصد في إحدى الوزارات وجود أجهزة بقيمة 8 ملايين دينار بالمخازن، في حين ان هناك نقصا في أحد مراكزها يبلغ 226 جهازا وهي وزارة الصحة.

ما تم طرحه ما هو إلا مدخل وأمثلة عامة وحرصنا أن يشمل التقرير ملخصات موجزة.

وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام الجهات الحكومية بتنفيذ المشاريع الإنشائية فمن الذي يسندها الى الديوان ومن الجهات التي تتخلى عن مسؤوليتها بالتنفيذ، ومشاريع الديوان تنفذ بأضعاف التكلفة؟!

● الشيخ محمد العبدالله: الديوان الأميري جهة تنفيذية حالها حال أي جهة أخرى وإذا وجد فيه أي مخالفة فالمسؤول السياسي هو محدثكم ولا يفترق الديوان في التعامل معه مع أي جهة أخرى.

● صباح الخالد: أسجل شكري وتقديري للجنة الميزانيات، ارتفعت تكلفة البعثات بنسبة 300٪ خلال 11 سنة، فلو وضعوا كم بعثة من 2006 الى 2017 وهي 105 بعثات ولما كان العدد 80 أو نحوها فبطبيعة الحال سترتفع نسبة التكلفة ونحن نعم سنسعى الى تخفيض التكلفة.

وعلينا التفكير في معايير الشراء، وقلنا غير راضين عن المبالغ التي تصرف عن الايجارات، ولدينا توجه للاستملاك ولابد أن نفكر في تقليص الإيجارات والتفكير في فكرة التملك.

● محمد الهدية: الديوان الأميري ليس كالجهات الأخرى، نريد سؤال اللجنة ما سبب تحفظها على قيام الديوان بالمشاريع؟

● حمدان العازمي: بالنسبة لاستقطاع المبلغ كنت أتمنى ان اللجنة تحدد ما الجهات التي توقفت فيها المشاريع، مشكلتنا في الأوامر التغييرية والعمل من الباطن وبيع المناقصات، الشغل متوقف، نريد معرفة من المتسبب، فما الذي يجعلنا نستقطع المبلغ؟

وزارة الخارجية أتمنى من وزيرها فتح المجال للشباب الكويتي ليدخل الوزارة، ما تصير على عدد معين، واستبعد ان يكون الأمر مقصودا فيما يخص التعيينات في السفارات، فلا يجوز ان تكون بها محسوبية، أتمنى من وزير الخارجية ألا يميز بين الكويتيين وان يقبلوا أبناء القبائل في وزارة الخارجية.

● صباح الخالد: غير مقبول ولا معقول ان نتناقش في هذه القاعة بطرح مثل هذه الأمور! هل نصنف شعب الكويت! هذا الأمر غير مقبول، وكل كويتي لديه القدرة على خدمة بلده، الباب مفتوح له.

● حمدان العازمي: مع احترامي لوزير الداخلية لماذا يغضب من هذا الكلام بل تأكد من هذه المعلومة.

● الشيخ محمد العبدالله: أؤكد ان الديوان الأميري أحد الأجهزة التنفيذية ولدينا سلطات ثلاث، ولدينا مجتمع مدني، وهو ليس تابع لمؤسسات المجتمع المدني فهو تابع لسلطة تنفيذية ومشروعاته معلنة وفي لجنة المناقصات وتتم بكل شفافية وتوجد رقابة مسبقة لأي مشروع يزيد على 100 ألف دينار والفتوى والتشريع تنظر مشروعاته والدقة والشفافية تقول ان الديوان الأميري جهة تنفيذية.

● مرزوق الغانم: ان نصحتكم وقلت ان هذا النقاش سيفتح بابا جديدا وهو الديوان الأميري، وما هو معروض أمامنا هو باب جديد حتى لا يكون المجلس شماعة تعلق عليها الوزارات الأخرى عدم تنفيذ مشاريعها.

● رياض العدساني: إقرار الباب الثالث والمبالغ للمشاريع الإنشائية والصيانة والمعدات استنادا للمادة 145 للدستور، فنحن نتكلم عن الباب الثالث.

تقديرات النفقات الرأسمالية نحو 2,8 مليار دينار بزيادة قدرها 5٪ عن الميزانية السابقة.

المشاريع الإنشائية تقدر بمليار ونصف المليار: الصيانة 578 مليونا، الآلات 735 مليونا، وزارة الكهرباء 804 ملايين، الأشغال 689 مليونا، الدفاع 503 ملايين، الصحة 299 مليونا، الأميري 207 ملايين، باقي الجهات 381 مليونا (25 جهة).

الحساب الختامي للسنة المالية 2015/ 2016، لم يتم الصرف على 178 مليونا بمعنى 40٪ من المشروعات لم يتم الصرف عليها.

اجمالي عدد المشاريع للسنة الجديدة 524 منها 24 مشروعا تستحوذ على 50٪ من المبالغ المخصصة.

نجتمع بصفة دورية مع الديوان والرقابة المالية بالنسبة لشؤون التوظيف.

بالنسبة للديوان الأميري ومجلس الوزراء تسند المشاريع الى الديوان وتحفظت اللجنة، الديوان الأميري لا يتبع مجلس الوزراء وهذا سبب تحفظنا لأنه أخذ اختصاصا أصيلا لمجلس الوزراء، ولا يوجد قصور تشريعي، ولكن ضرورة اتخاذ خطوات جادة للجهات الحكومية بتعزيز دور الإدارة الهندسية في الجهات الحكومية للقيام بدورها.

لم يتم الصرف نهائيا على 178 بمعنى 40٪ من المشاريع لم يتم تنفيذها.

● عمر الطبطبائي: واجبنا الحفاظ على المال العام والشيطان يكمن في الأوامر التغييرية لهذا المشروع بسبب آلية أقل الأسعار التي نتبعها ويجب الحد من الأوامر التغييرية.

● عبدالله الرومي: الديوان الأميري ليس جهة تنفيذية بل هو جهة حكم، والشيخ محمد العبدالله لا يعلمنا القانون وإذا حدث شيء سأستجوبك.

● عدنان عبدالصمد: عندكم تقرير 535 صفحة (مخدة) مرسل لكم في 4/6 على صورتين، وجعلنا الملخص في 20 صفحة فأرجو عدم إثارة اسئلة موجودة في التقرير والملخص يغنيكم اخواني الاعزاء.

● رياض العدساني: لجنة الميزانيات مجرد صدقت على الباب الثالث لتسريع المشاريع.

● رياض العدساني: مصروفات الباب (3): 2,8 مليار دينار.

موافقة

موافقة ويحال للحكومة

● وزير المالية أنس الصالح: أشكر رئيس وأعضاء لجنة الميزانيات والفريق الفني وأشكر زملائي في وزارة المالية.

أؤكد أن هذه السنة مع وجود المراقبين الماليين وأخذنا ملاحظاتهم وورد كل تحفظ لم يرد في الميزانية إلى أن وجهتنا اللجنة بالتعسف وتداركنا ملاحظات جهاز المراقبين الماليين.

● مرزوق الغانم: بموافقة المجلس على هذا الباب أصبح واجب العمل به من تاريخ الموافقة عليه عملا بأحكام المادة 145 من الدستور والقرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية رقم 2001/9.

● د. خليل عبدالله: اشكر الأمانة العامة في مجلس الأمة وأشهد ان هذا تقرير محترمين، فوزان الفوزان وعبدالله جوهر، ومنال وبدرية العتيبي ويوسف وأشهد أن هذا تقرير محترفين.

● د. عادل الدمخي: الشكر للمكتب الفني الدقيق جدا وكذلك رئيس وأعضاء اللجنة والمجلس قام بما عليه، والدور الآن على التطبيق السريع والجدي وعدم التصرف في الأموال إلا لما خصصت له.

● مرزوق الغانم: شكرا لمكتب لجنة الميزانيات قواكم الله ونراكم في مستقبل زاهر وترفع الجلسة إلى يوم 25 أبريل الساعة التاسعة صباحا.

النصف: ما عدد الموافقات الصادرة للعلاج بالخارج؟

وجه النائب راكان النصف سؤالا الى وزير الصحة د.جمال الحربي جاء فيه: استمرارا لبسط الرقابة التشريعية على ملف العلاج بالخارج وبناء على ما نشرته جريدة «الراي» في عددها يوم الثلاثاء الموافق 10 ابريل 2017 تحت عنوان «موافقات العلاج بالخارج تقفز في عهد الحربي» وعليه يرجى تزويدي بالتالي:

1ـ عدد الموافقات التي صدرت للعلاج في الخارج منذ تولي الوزير د.جمال الحربي حقيبة الوزارة الى تاريخ تقديم هذا السؤال موزعة بشكل شهري والدول التي تم ايفاد المواطنين لها.

2ـ عدد حالات التمديد التي صدرت لمرضى العلاج في الخارج منذ تولي الوزير د.جمال الحربي حقيبة الوزارة، مع بيان ان كان التمديد لاول مرة او تمديدا اضافيا.

3ـ مقارنة لعدد حالات العلاج في الخارج منذ تولي الوزير الحربي حقيبة الوزارة مع ذات الفترة للسنوات الثلاث الماضية.

علي الدقباسي متحدثا على المنصة عن اتفاقية تبادل المتهمين بين الكويت وبريطانيا

عبدالله الرومي